ديموس تونس

1 أيار (مايو) 2026

التراجع الديمقراطي في موريتانيا:
التحديات والاتجاهات

أحمدو منّا

مصدر الصورة GagoDesign/ shutterstock.com

نبذة عن المؤلف

أحمدو ولد أحمد منّا خبير في التنمية، يمتلك أكثر من ثلاثين عاماً من الخبرة في مجالات التخطيط والتنمية والترجمة باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية. يحمل درجة الماجستير في التخطيط التربوي، وإجازتين جامعيتين في الاقتصاد وعلوم الحاسوب. أسهم في إعداد استراتيجية سوق العمل في قطر ورؤية قطر الوطنية 2030، فضلاً عن تقييم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية وتقارير أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها. وهو عضو مؤسس والرئيس التنفيذي لمرصد مكافحة الفساد في موريتانيا.

*الآراء المُعبّر عنها في هذا التقرير تعود حصرًا للكاتب/الكُتّاب. ولا تعبر بالضرورة عن آراء معهد تودا للسلام. ويمكن تحميل نسخة رقمية من هذا التقرير وتقارير وأوراق سياسات ذات صلة على الإنترنت على موقع: https://toda.org/lp/an-eye-on-arab-de-democratization/ *

الملخص التنفيذي

مرّت موريتانيا بمراحل متعددة من التحولات الديمقراطية عبر تاريخها، إذ انتقلت من نظام الحزب الواحد (1960–1978)، إلى الحكم العسكري (1978–1991)، وصولاً إلى نظام تعددي انتخابي (1991–حتى الآن). غير أن المستجدات السياسية الراهنة تُظهر مؤشرات واضحة على التراجع الديمقراطي، تتجلى في تصاعد القيود على الحريات السياسية وتراجع الثقة الشعبية في المؤسسات السياسية.

وفي السنوات الأخيرة، شهدت البلاد محاولات لإدخال تعديلات دستورية تتيح تمديد الولايات الرئاسية، إلى جانب تغييرات في قوانين الانتخابات أسفرت عن تضييق مشاركة أحزاب المعارضة. علاوة على ذلك، عمدت السلطات إلى فرض قيود متزايدة على الإعلام وتقليص أنشطة منظمات المجتمع المدني بهدف إخماد الانتقادات والمعارضة.

تُعدّ مؤشرات التراجع الديمقراطي أداةً جوهرية في قياس حجم هذا التدهور وتوثيق الأدلة الملموسة على الوضع الراهن. وقد أكدت تقارير منظمات حقوق الإنسان الدولية (منظمة هيومن رايتس ووتش، 2021) والهيئات الدولية كفريدم هاوس ومشروع V-Dem، وجودَ قيود جسيمة على حرية الصحافة، وتراجعاً في المشاركة السياسية، وانعدام الشفافية في الانتخابات.

وعلى الرغم من ذلك، تواصل موريتانيا إجراء انتخابات دورية؛ وكان آخرها الانتخابات الرئاسية التي جرت في 29 يونيو 2024، وأسفرت عن إعادة انتخاب الرئيس الحالي محمد ولد الشيخ الغزواني لولاية ثانية بنسبة 56.12% من الأصوات. بيد أن الانتخابات البلدية والجهوية والتشريعية لعام 2023 شكّلت نموذجاً صارخاً على التراجع الديمقراطي، إذ اكتنفتها انتهاكات وتجاوزات عديدة.

ولوقف هذا التراجع الديمقراطي في موريتانيا، لا بدّ من تبنّي حزمة من السياسات الإصلاحية، تشمل:

1. تعزيز نزاهة الانتخابات وشفافيتها؛
2. إصلاح الإطار القانوني الناظم للأحزاب السياسية والانتخابات[1]؛
3. دعم المؤسسات المستقلة كاللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات التي أُعيد إصلاحها جزئياً عام [2]2022؛**
4. صون الحقوق والحريات المدنية وتوسيع إمكانية الوصول إلى المعلومات؛

5. تمكين المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية من رصد السياسات الحكومية وتعزيز الشفافية؛
6. تعزيز الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون، ومساعدة المجموعات المدنية على مكافحة الفساد وإساءة استخدام الموارد العامة، وإصلاح منظومة تمويل الأحزاب السياسية؛
7. تعميق التعاون بين اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في موريتانيا (سيني) والمؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية والفرع الأفريقي للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (IDEA) بهدف مراقبة الانتخابات وضمان الالتزام بالمعايير الديمقراطية.

[1] أسعت الإصلاحات القانونية (قانون 2018، وقانون الانتخابات 2022، ومشروع قانون 2024/2025) إلى: أ) خفض عدد الأحزاب التي يغلب عليها الضعف وانعدام التمثيل

الحقيقي وشُح التمويل، ب) حلّ الأحزاب التي لا تستوفي عتبة 2% من مجموع الأصوات وتخفق في انتخابين متتاليين دون الحصول على مقاعد برلمانية. كما ترتفع مطالب بتخصيص حصص للشباب والمرأة وتمديدها لتشمل الفئات المحرومة والأقليات العرقية. وكما هو الحال في أغلب الدول العربية، يُعهد بمنح تراخيص الأحزاب إلى وزارة الداخلية، التي كثيراً ما تتعرض لانتقادات حادة بسبب التعسف في منح هذه التراخيص وحلّ الأحزاب، وانحيازها ضد الناشطين الحقوقيين، بمن فيهم المدافعون عن الأقليات العرقية والمناهضون للرق.
[2] تُشبه إشكالية موريتانيا نظيراتها في الدول العربية، حيث ينبغي فهم وصف "المستقلة" لأي هيئة أو جهاز في سياق السلطة التنفيذية القوية التي يتمتع فيها الرؤساء بصلاحيات واسعة. وفي موريتانيا، يُضاف إلى ذلك الدور الذي يضطلع به الجيش الذي لا يزال يحتفظ بنفوذ واسع، إذ كثيراً ما يكون الرؤساء ضباطاً عسكريين سابقين. ويعمل كل من القضاء واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في ظل بيئة تسودها الفساد الموسّع وهيمنة السلطة التنفيذية على المنظومة السياسية.

1. المقدمة

شهدت موريتانيا حقباً من التحول السياسي والتطور المؤسسي، انتقلت خلالها من نظام الحزب الواحد (1960–1978)، إلى مرحلة الحكم العسكري (1978–1991)، ثم إلى النظام الديمقراطي التعددي (1991–حتى الآن). وبالرغم من هذه التحولات، تواجه البلاد اليوم موجة من التراجع الديمقراطي، تتجلى في تضييق الحريات السياسية، والإفراط في توظيف السلطة التنفيذية، وإقرار تعديلات دستورية أخلّت بشكل ملحوظ بميزان القوى داخل البلاد.

ويُعرَّف التراجع الديمقراطي بأنه تقلّص في الحريات وضعف في المؤسسات وتآكل في احترام حقوق الإنسان، وهو تآكل يسير عادةً بصورة تدريجية (هاغارد وكوفمان، 2021). ويستحضر وصف "الديمقراطية المعطوبة" (ميركل، 2004) ليصف واقع الحوكمة في موريتانيا، وهي مسارات تُهدد استقرار الدولة ومصداقيتها على الصعيد الدولي.

ولفهم هذه المعطيات، لا بدّ من استيعاب السياق التاريخي والسياسي لموريتانيا، حيث تتضافر التحديات الاقتصادية، والنزاعات الهوياتية، والتأثيرات الإقليمية والدولية في تغذية مسار التراجع الديمقراطي.

وتستوجب التحديات الراهنة استجابةً فورية وإجراءات إصلاحية لتعزيز القيم الديمقراطية وترسيخ العدالة. ويمكن تلخيص أبرز الملامح السياسية على النحو الآتي:

1. **إرث الحكم العسكري** – ظلّ الجيش القوة الطاغية في الحياة السياسية منذ الانقلاب الأول عام 1978 (ن'دياي، 2020). وقد كان أغلب الرؤساء منذ ذلك الحين إما ضباطاً عسكريين في الخدمة الفعلية أو متقاعدين، مما أضعف مبدأ الانتقال السلمي للسلطة وأعاق إرساء ديمقراطية مدنية حقيقية.
2. **ضعف مؤسسات الرقابة والتشريع** – تفتقر الهيئات المنتخبة كالبرلمان ومحكمة المحاسبة والمجلس الدستوري إلى الاستقلالية والفاعلية. وقد أفضى الحلّ الدائم لمجلس الشيوخ (الغرفة العليا) عام 2017، على الرغم من المعارضة الواسعة، إلى ضربة قاسية للتعددية المؤسسية، وعمّق تمركز السلطة في يد السلطة التنفيذية لا سيما الرئاسة. وقد أسفر غياب مجلس الشيوخ عن تعاظم صلاحيات الرئيس تعاظماً ملحوظاً، نظراً لأن وظيفته الرقابية الجوهرية لم تنتقل إلى البرلمان، مما أفضى إلى حوكمة أقل توازناً في موريتانيا.
3. **القيود على التعددية السياسية والمجتمع** المدني – تواجه الأحزاب السياسية عقبات جسيمة في استيفاء شروط الترخيص، فيما يتعرض بعض الناشطين للمضايقة والسجن، مما يُقيّد المشاركة السياسية الحرة.
4. **هيمنة الحزب الحاكم** – يسيطر حزب "الانصاف" على كافة مستويات السلطة، ويوظّف شبكاته الواسعة والموارد العامة لاستمالة الولاءات وإخماد المنافسة السياسية الحقيقية.
5. **ثغرات في الآليات والإشراف الانتخابي** – تُتهم اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بالتحيز، إذ يُعيَّن رئيسها من قِبل الرئيس أو الحزب الحاكم أو يكون مواليا لهما، مما ينال من مصداقية الانتخابات وثقة المواطنين.
6. **القيود على الحريات العامة والصحافة** – رغم وجود هامش من حرية التعبير مقارنةً ببعض الدول الأخرى، يواجه الصحفيون والبرلمانيون والمدوّنون الرقابة والملاحقة القضائية، ولا سيما عند تناول قضايا الفساد أو رموز الدولة.
7. **الجمود في إصلاحات سيادة القانون** – تُظهر مؤشرات الحوكمة والعدالة العالمية إما تراجعاً أو ركوداً في مجالات الاستقلالية القضائية ومكافحة الفساد وصون الحقوق المدنية.
8. **الاستقطاب العرقي والاجتماعي** – تؤثر الانقسامات بين مكونات المجتمع على التمثيل السياسي، وكثيراً ما يُستغل ذلك لإسكات الأصوات الناقدة وإضعاف حركات الاحتجاج، مما يُفاقم التحديات المتعلقة بالوحدة الوطنية والاستقرار السياسي.

9. **تاريخ الرق** – لا يمكن الحديث عن التحول الديمقراطي في موريتانيا بمعزل عن ملف الرق. فقد ظلّت الأعراف الاجتماعية تقاوم الإصلاحات القانونية التي أُرسيت منذ عام 1981 (المرسوم رقم 081-234) الذي ألغى الرق رسمياً. وفي عام 2007، جرّم قانون العمل (القانون رقم 2007-048) الرقَّ، غير أن ندرة الأحكام القضائية تكشف عن مقاومة حقيقية لاستئصاله. وفي عام 2025، أنشأت الحكومة محكمة متخصصة في قضايا الرق، ولا يزال من المبكر تقييم ما إذا كانت ستُسهم في القضاء النهائي على هذه الظاهرة أم أن هذا الإرث سيُواصل التأثير على مسيرة التحول الديمقراطي وتحقيق المساواة في البلاد.

2. الوضع السياسي الراهن

يكشف المشهد السياسي في موريتانيا عن تراجع واضح في الحريات السياسية وتزايد ملحوظ في تآكل الثقة الشعبية بالمؤسسات الديمقراطية. وفي السياق الإقليمي الأوسع، شهد "المسعى العربي نحو الديمقراطية" (صديقي، 2004) تراجعاً حاداً في أعقاب فشل الانتفاضات العربية عام 2011، وسار المسار الديمقراطي الموريتاني في الاتجاه ذاته. وقد شهدت البلاد محاولات لتعديل الدستور بما يتيح تمديد الولايات الرئاسية، مصحوبةً بتغييرات في قوانين الانتخابات ضيّقت مشاركة أحزاب المعارضة. وعمدت السلطات بالتوازي مع ذلك إلى فرض قيود على الإعلام وتقليص نشاط منظمات المجتمع المدني بهدف تكميم الانتقادات وخنق المعارضة.

وإضافةً إلى ذلك، أحاطت بأبرز الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة، ولا سيما الانتخابات الرئاسية لعام 2024 والانتخابات البلدية والتشريعية والجهوية لعام 2023، ادعاءاتٌ بوجود تجاوزات. وقد أثارت الاتهامات المتكررة بالتزوير الانتخابي وانعدام الشفافية ومضايقة رموز المعارضة مخاوف بالغة. فضلاً عن ذلك، يُنظر إلى القضاء على أنه يفتقر إلى الاستقلالية، في ظل ادعاءات بالتدخل السياسي في الأحكام القضائية، مما يُقوّض قدرة المؤسسات على محاسبة السلطة التنفيذية.

وتنخر هذه المستجدات في الأسس الديمقراطية، وترفع من منسوب مخاطر الانزلاق نحو الاستبداد، وتُآكل ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، مما يُشكّل تهديداً حقيقياً لاستقرار نظام تأسّس على انقلاب عسكري أطاح بأول رئيس مدني منتخب ديمقراطياً عام 1978.

3. مؤشرات التراجع الديمقراطي

تُثبت التقييمات والتصنيفات الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان والهيئات الدولية كفريدم هاوس ومشروع V-Dem وسواها، وجود قيود واسعة على حرية الصحافة، وتراجعاً في المشاركة السياسية، وغياب الشفافية في الانتخابات. كما تعكس مؤشرات سيادة القانون ضعف الاستقلالية القضائية مع وجود تدخل سياسي في القرارات القضائية.

ويُسجَّل كذلك تدهور في الحقوق المدنية، مع ممارسة السلطات ضغوطاً على منظمات المجتمع المدني وفرض قيود على حرية التعبير والتجمع.

تُشبه إشكالية موريتانيا نظيراتها في الدول العربية، حيث ينبغي فهم وصف "المستقلة" لأي هيئة أو جهاز في سياق السلطة التنفيذية القوية التي يتمتع فيها الرؤساء بصلاحيات واسعة. وفي موريتانيا، يُضاف إلى ذلك الدور الذي يضطلع به الجيش الذي لا يزال يحتفظ بنفوذ واسع، إذ كثيراً ما يكون الرؤساء ضباطاً عسكريين سابقين. ويعمل كل من القضاء واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في ظل بيئة تسودها الفساد الموسّع وهيمنة السلطة التنفيذية على المنظومة السياسية.وفيما يخص الانتخابات، تتوافر أدلة دامغة على تجاوزات خطيرة وانعدام الشفافية على نطاق واسع، مما ينال من مصداقية نتائجها. وتُبيّن البيانات أن التدهور يتعمق مع اعتماد تعديلات دستورية توسّع صلاحيات السلطة التنفيذية وتُضعف آليات الضبط والتوازن، مُجسِّدةً نمطاً ممنهجاً من التراجع الديمقراطي، كما يتجلى في الجدول 1 أدناه.

الجدول رقم 1: مؤشرات الديمقراطية وسيادة القانون في موريتانيا (2015–2024)

السنة	درجة الديمقراطية (BTI) من 10	درجة فريدوم هاوس من 100	درجة بولي الرابعة من -10 إلى +10	مؤشر في-ديم للديمقراطية الليبرالية (من 0 إلى 1)	تأثير المؤسسة العسكرية	التنافسية الانتخابية	حرية المجتمع المدني	درجة سيادة القانون (WJP) من0 إلى 1

2015	3.5	25	1	0.2	عالٍ	منخفضة	مقيدة	0.39
2019	3.8	28	2	0.24	عالٍ	منخفضة	مقيدة	0.42
2020	3.9	28	2	0.25	عالٍ	منخفضة	مقيدة	0.42
2022	4.0	29	3	0.26	عالٍ	منخفضة	مقيدة	0.43
2023	3.9	28	2	0.25	عالٍ	منخفضة	مقيدة	0.42
2024	3.8	27	2	0.24	عالٍ	منخفضة	مقيدة	0.41

المصدر: إعداد المؤلف من مصادر متعددة كما هو مُشار إليه في الجدول *1*

بين عامَي 2015 و2024، لم تُسجَّل في موريتانيا سوى تحسينات هامشية على صعيد مؤشرات الديمقراطية وسيادة القانون، تلتها مرحلة من الركود أو التراجع الطفيف في السنوات الأخيرة. ولا يزال كلٌّ من مؤشر Polity IV ومشروع V-Dem يعكسان مستويات متدنية باستمرار من جودة الديمقراطية، ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى هيمنة المؤسسة العسكرية فعلياً أو بالنفوذ، وضعف التنافسية الانتخابية، والقيود المفروضة على المجتمع المدني.

وتفتقر المؤسسات الديمقراطية إلى الاستقلالية، فضلاً عن تراجع موريتانيا في مؤشرات حرية الصحافة خلال الفترة ذاتها. وفي المحصلة، يظل المشهد السياسي رهينَ الهيمنة من قِبل النخب المدعومة عسكرياً، مع هامش ضيق للمشاركة المدنية وتقدم محدود نحو إرساء ديمقراطية حقيقية تضمن حقوق المواطنين.

4. محركات التراجع الديمقراطي

يمكن إرجاع أسباب التراجع الديمقراطي في موريتانيا إلى جملة من العوامل المتشابكة.

أولاً: الدوافع السياسية للنخب الحاكمة التي تسعى إلى توطيد سلطتها وصون مكتسباتها الشخصية، مستعينةً بالتعديلات الدستورية والقوانين التي تُجيز تمديد الولايات الرئاسية، ومنها

المحاولة السابقة التي أجّجها مناصرو الرئيس السابق لتأمين ولاية ثالثة في مخالفة صريحة للدستور.

ثانياً: الضعف المؤسسي الذي يُفاقم المشكلة، إذ أتاح غياب الاستقلالية والفاعلية في هيئات الرقابة الرسمية في موريتانيا - كالبرلمان والقضاء والمجلس الدستوري ومحكمة الحسابات - مقروناً بمحدودية الرقابة المدنية من جانب أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني، للحكام التصرفَ دون الخوف من المحاسبة.

ثالثاً: متطلبات الترخيص الحزبي الجديدة في موريتانيا (كاشتراط 5000 تزكية من ثماني مناطق على الأقل تشمل 1000 امرأة)، وتهميش الحوار الوطني الذي صيغ في حقيقته ليُحكم القبضة لا ليُعمّق الممارسة الديمقراطية. وقد تجلّى ذلك في حقيقة أن آخر جولة من الحوار الوطني أدارها الرئيس غزواني شخصياً، زاعماً توظيفها لتعزيز الوحدة ومعالجة التحديات الوطنية عبر نقاشات شاملة بين الحكومة والقوى الاجتماعية بما فيها أحزاب المعارضة، في حين ظل توجيه الأجندة والإشراف على المسار بيد الدولة.

5. تداعيات التراجع الديمقراطي

تتسع تبعات التراجع الديمقراطي لتشمل مجالات متعددة كعدم الاستقرار السياسي، وانتهاكات حقوق الإنسان، والفساد الاقتصادي، والاستقطاب الاجتماعي.

على الصعيد السياسي، يُقوّض تآكل الثقة في المؤسسات الاستقرارَ السياسي ويرفع مخاطر الانزياح نحو الحكم الاستبدادي، ولا سيما الاستبداد القائم على الأغلبية[1].

وعلى صعيد حقوق الإنسان، تشهد الحريات المدنية تدهوراً ملموساً مع قمع أصوات المعارضة، وتضييق الخناق على الصحافة، والحدّ من حرية التعبير (ولا سيما عبر "قانون الرموز") وحرية التجمع السلمي (فريدم هاوس، 2021). وتُضعف هذه الإجراءات المجتمعَ المدني وتُقلّص مشاركة المواطنين في الحياة السياسية[2].

اقتصادياً، يُشكّل ضعف سيادة القانون وانعدام الشفافية عوامل طاردة للاستثمار، وداعمة لهجرة الشباب، ومغذية للفساد، وعاملاً في تآكل الثقة العامة بالمؤسسات المالية.

اجتماعياً، قد يُفاقم التراجع الديمقراطي التوترات الهوياتية ويُذكي احتمالات الصراعات الاجتماعية والجهوية، لا سيما إذا واصلت السياسات الراهنة إذكاء مشاعر القهر والتهميش على الرغم من الثروات الطبيعية الضخمة. وكسائر المجتمعات متعددة الإثنيات في العالم، عانت موريتانيا من توترات وأحياناً نزاعات حادة، كانت أوضحها في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، مرتبطةً بالقضايا الهوياتية وحقوق المواطنة المتساوية. تضم موريتانيا مزيجاً من العرب وغير العرب من الأفارقة. وقد عانى الحراطين (أحفاد العبيد المحررين) والأفارقة

الموريتانيون من التمييز، وإن كانت تشريعات جديدة تسعى اليوم إلى وضع حدٍّ للعنصرية ومعاقبة مرتكبيها. وقد أذكى البنيانُ السلطوي الموريتاني ما بعد الاستقلال التوتراتِ العرقية وغذّى منظومةً من التراتبيات الإثنية، حيث أضاف الرق طبقة إضافية من التعقيد، فعاشت بعض الجماعات وحتى القبائل على هامش السلطة، محرومةً من حقوق الثقافة واللغة والعدالة التوزيعية والاعتراف (أحمد، 2020). وقد أخذ هذا التوتر ينمو ويتحجّر لعقود طويلة في ظل ضعف المؤسسات القانونية.

وفي المحصلة، يُهدد التراجع الديمقراطي الوحدةَ الوطنية، ويُقوّض آفاق التنمية المستدامة، ويُلقي بظلاله على سمعة البلاد الدولية، كما أنه قد يُفضي إلى زعزعة استقرار دائم على المدى البعيد.

6. دراسة حالة: انتخابات 2024

أُجريت الانتخابات الرئاسية الثامنة في موريتانيا بتاريخ 29 يونيو 2024، وأسفرت عن فوز الرئيس المنتهية ولايته محمد ولد الشيخ الغزواني بولاية ثانية بنسبة 56.12% من الأصوات.

وبلغت نسبة المشاركة الشعبية 55%، مقارنةً بـ 62% في انتخابات 2019 (انظر الجدول 2). ولم تُشكّل الحملة الانتخابية في مجملها منصةً لعرض برامج تفصيلية تُعالج التحديات الملحّة التي تواجه البلاد، بل انصبّ التركيز على شخصيات المرشحين، وغالباً في إطار اعتبارات ذاتية كالانتماء السياسي والأصل الجهوي والهوية القبلية والمكانة الاجتماعية. وتظل المناظرات الرسمية بين المرشحين غائبةً حتى اليوم عن الممارسة الانتخابية الموريتانية.

الجدول 2: تراجع تمثيل أحزاب المعارضة في الساحة السياسية

الانتخابات الرئاسية	2019	2024
نسبة المشاركة (%)	62.66	55
نسبة نجاح الحزب الحاكم (%)	52.01	56.12

نسبة نجاح المعارضة (%)	47.31	43
الانتخابات البلدية والجهوية والتشريعية	2018	2023
عدد الأحزاب المشاركة	98	25
نسبة نجاح الحزب الحاكم (%)	58	61

المصدر: جدول المؤلف استناداً إلى بيانات IFES: https://www.electionguide.org/elections/id/4335/

حصل الحزب الحاكم على 56.12% من الأصوات في الجولة الأولى، ، تلاه المرشح بيرام داه اعبيد بنسبة 22.1%، فحزب تواصل الإسلامي بنسبة 12%. وقد استأثر هؤلاء المرشحون الثلاثة بـ 90% من مجموع الأصوات، في حين تقاسم المرشحون الأربعة الآخرون النسبة المتبقية البالغة 10%. وتمكنت أحزاب المعارضة من نشر مندوبين في جميع مراكز الاقتراع لاستلام محاضر الفرز الرسمية. وكان بيرام داه اعبيد قد اعتُقل لفترة وجيزة عام 2018، قبل أن تُفضي حملة مستميتة من منظمات المجتمع المدني والمحامين والسلك الوطني للمحامين إلى الإفراج عنه عام 2019. واشتهر بنضاله ضد الرق، وقد نال عام 2013 جائزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقديراً لدفاعه عن المساواة في حقوق المواطنة. غير أن زعيم حزب تواصل الإسلامي حمادي ولد سيدي المختار استقطب بدوره الأضواء بوصفه أحد أبرز رموز المعارضة، وإن حافظ اعبيد على مكانته مرشحاً ثانياً في انتخابات 2014 و2019 و2024.

أما الانتخابات البلدية والجهوية والتشريعية لعام 2023، فقد كشفت بجلاء عن مؤشرات صريحة للتراجع الديمقراطي. وقد رصدت تقارير عديدة انتهاكات جسيمة، من بينها التزوير والتدخل السافر من السلطة التنفيذية وانعدام الشفافية في إعداد قوائم الناخبين وتعيين أعضاء مكاتب الاقتراع وسير عمليتَي التصويت وفرز الأصوات. واتهمت المعارضة الحكومة

باللجوء إلى أساليب غير مشروعة لإسكات الأصوات المخالفة، مما دفع أحزاباً عديدة إلى رفض الاعتراف بنتائج الانتخابات.

وعلى صعيد آخر، رافقت الانتخاباتِ توتراتٌ أمنية، من بينها قطع خدمة الإنترنت لأيام عدة. وأُثيرت مخاوف إضافية بشأن القيود المفروضة على الصحافة وغياب المراقبين الدوليين الفاعلين، مما زاد في تقويض مصداقية العملية الانتخابية.

وتكشف هذه الحالة أن الانتخابات لم تُوظَّف آليةً لتعزيز الديمقراطية، بل أداةً لترسيخ السلطة التنفيذية والحيلولة دون إمكانية التغيير السلس. ويُعمّق تكرار هذه الممارسات من التراجع الديمقراطي، ويآكل الثقة في المؤسسات، ويُهدد الاستقرار السياسي بصورة متصاعدة.

لم تخلُ الانتخابات من جوانب مثيرة للجدل؛ فقد طالبت بعض أحزاب المعارضة بمراجعة النتائج، وأُبديت مخاوف جدية إزاء الانتهاكات المتكررة. في المقابل، أصرّت الدولة على أن العملية سارت بنجاح وبصورة سلمية في مجملها.

وفي المحصلة، شكّلت انتخابات 2024 محطة بارزة في مسيرة "العملية الديمقراطية الانتخابية" في موريتانيا، وعكست رغبة الشعب في الاستقرار السياسي والانتقال السلمي للسلطة، وإن ظلت هذه الرغبة في حدود رمزية، في خضم جدل مستمر حول عدالة الانتخابات وشفافيتها.

7. التوصيات السياسية

إن وقف التراجع الديمقراطي في موريتانيا، يقتضي اعتماد حزمة شاملة من السياسات الإصلاحية.

أولاً: تعزيز نزاهة الانتخابات وشفافيتها، وذلك بإرساء مؤسسات انتخابية مستقلة وفاعلة، وتفعيل قوانين صارمة لمكافحة التزوير، وتشكيل لجنة محايدة لمراجعة الإطار القانوني الناظم للأحزاب السياسية والانتخابات مع الإشراك الفعال لمنظمات المجتمع المدني فيها.

ثانياً: دعم المؤسسات المستقلة كالقضاء والبرلمان ومحكمة الحسابات والمجلس الدستوري لضمان استقلاليتها. ويشمل ذلك توفير الحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان والإعلاميين، والتعجيل بتفعيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد مع توفير الأطر القانونية والمؤسسية اللازمة لاشتغالها الفعلي.

ثالثاً: صون الحقوق والحريات المدنية، ولا سيما حرية التعبير والتجمع، وذلك بمراجعة "قانون الرموز" وتوسيع نطاق الوصول إلى المعلومات العامة، مما يُتيح للمواطنين مشاركةً أوسع وأعمق في الحياة السياسية.

رابعاً: تقوية المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتمكينها من مراقبة السياسات الحكومية وتعزيز الشفافية والمساءلة.

خامساً: تعزيز جهود المسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني لتكريس الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون، ومساعدة المجموعات المدنية على مكافحة الفساد وإساءة استخدام الموارد العامة، وإصلاح منظومة تمويل الأحزاب السياسية.

سادساً: ضمان المشاركة الآمنة والمتكافئة للجميع في الحياة المدنية والسياسية، بصرف النظر عن الانتماء أو الهوية.

سابعاً: توظيف تكنولوجيا المعلومات والبيانات توظيفاً إيجابياً في خدمة الانتخابات والعمليات الديمقراطية، عبر تعزيز الشراكات بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص بهدف تكييف الأدوات الرقمية لتعزيز الديمقراطية لا لتقويضها.

ثامناً: تشجيع التعاون الإقليمي لتبادل الممارسات الجيدة في مجال التحول الديمقراطي، في ظل تراجع الاهتمام الدولي بهذا الملف لصالح التركيز على التهريب العابر للحدود والإرهاب في منطقة الساحل. وينبغي للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات التي أُعيد إصلاحها عام 2022، أن تُعمّق تعاونها مع الوكالات الدولية المعنية بمكافحة التزوير في مراكز الاقتراع، وذلك بتأهيل الكوادر الموريتانية في آليات الشفافية الانتخابية التي تحول دون التلاعب في التصويت.

تاسعاً: تنفيذ برامج توعية وتثقيف لتعزيز الوعي الديمقراطي لدى المواطنين وتحفيزهم على الانخراط في الحياة السياسية.

الخاتمة

يُشكّل التراجع الديمقراطي في موريتانيا تهديداً حقيقياً لمستقبل البلاد ويستوجب تحركاً عاجلاً من جميع الأطراف المعنية. يستدعي الوضع الراهن إصلاحات جذرية تكفل استعادة المؤسسات الديمقراطية وتصون حقوق الإنسان وتعزز الحريات المدنية والسياسية. ولا بدّ أن

يتكاتف المجتمع الدولي والسلطات الوطنية في جهد مشترك يضمن احترام مبادئ الديمقراطية غير الانتخابية، وإنفاذ قوانين عادلة، وتعزيز الشفافية والمساءلة.

وإلى جانب ذلك، تُعدّ رفع الوعي السياسي لدى المواطنين، وتفعيل المجتمع المدني وأدوات الرقابة الشعبية، وتطوير المؤسسات عواملَ حاسمة لوقف التراجع وإعادة بناء منظومة ديمقراطية متينة ومستدامة. ويتوقف المستقبل الديمقراطي لموريتانيا على وجود الإرادة السياسية الصادقة لتنظيم العلاقة بين المؤسستين الأمنية والمدنية، وتفعيل هيئات الرقابة المستقلة، وصون الحقوق، وضمان بقاء الديمقراطية غير الانتخابية خياراً دائماً ومستداماً لجميع مواطني البلاد.

وعلى الرغم من التداول السلمي للسلطة، يظل المسار الديمقراطي الموريتاني تجربةً مُعقّدة ومتناقضة، تتجلى بعض ملامحها في كثرة الانقلابات العسكرية وتكاثر الأحزاب السياسية ,ومنظمات المجتمع المدني وتشابك العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمدنيين.

المراجع

المراجع العربية

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. المؤشر العرب 2022

The Arab Center for Research and Studies. Arabs Index 2022, Doha: ACRS, 2022

اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. تقرير حول الأنشطة المتعلقة بالانتخابات التشريعية والجهوية والبلدية لعام 2023

Independent National Electoral Commission. Report on activities related to the 2023 legislative, regional and municipal elections. Nouakchott: Mauritanian, 2023

علي سعدي عبد الزهرة جبير، الانتخابات الموريتانية لعام 2019: دراسة تحليلية

Ali Saadi Abdul Zahra Jubair, The 2019 Mauritanian Elections: An Analytical Study. Nouakchott: Mauritania, 2019

المراجع الإنجليزية

https://www.state.gov/wp-content/uploads/2024/03/528267-MAURITANIA-2023-HUMAN-RIGHTS-REPORT.pdf

https://freedomhouse.org/sites/default/files/2025-02/FITW_World_2025_Feb.2025.pdf

https://www.ifes.org/publications/2023-ifes-impact-report

https://rsf.org/en/index?year=2015 [All Accessed: 10 September 2025] *Other references*

El Hacen Moulaye Ahmed, *Language Policy and Identity in Mauritania: Multilingual and Multicultural Tensions.* Lanhad, MD: Lexington Books, 2020.

Freedom House, Freedom in the World 2021 – Mauritania https://www.justice.gov/eoir/page/file/1395046/download [Retrieved: 19 August 2025).

IFES, Mauritanian Elections results, 2019, https://www.electionguide.org/elections/id/4335/ [Retrieved: 1 August 2025] International Institute for Democracy and Electoral Assistance. *The Global State of Democracy,* 2024.

Haggard, Stephan & Robert Kaufman, *Backsliding: Democratic Regress in the Contemporary World*, Cambridge: Cambridge University Press, 2021.

Human Rights Watch, "Human Rights Watch Submission to the Committee on the Elimination of Discrimination against Women on Mauritania – 80th Pre-Session". See:

https://www.hrw.org/sites/default/files/media_2021/02/202102mena_mauritania_C
[EDAW_80_0.pdf, [Retrieved: 10 July 2025

Merkel, Wolfgang, "Embedded and defective democracies," *Democratization,* .Volume 11, No. 5 (2004), pp. 33–58

Merkel, Wolfgang, "Embedded and Defective Democracies." *Democratization*, Vol. 11, (2004), pp. 33-58. https://doi.org/10.1080/13510340412331304598

N'Diaye, Boubakar, (2020, August 27). Mauritania: The Institutionalization of Military Supremacy. *Oxford Research Encyclopedia of Politics.* Retrieved 4 Nov. 2025, from
https://oxfordre.com/politics/view/10.1093/acrefore/9780190228637.001.0001/acrefor
[e-9780190228637-e-1838 [Retrieved: 15 August 2025

Polity 5, "Polity5 Project, *Political Regime Characteristics and Transitions, 1800-2018,*
https://archive.ourworldindata.org/20251127-165446/grapher/democracy-index-polit
[y.html [Accessed: 21 September 2025

Sadiki, Larbi, 2004. *The Search for Arab Democracy: Discourses and .Counter–Discourses.* New York: Columbia University Press

Stiftung, Bertelsmann, *Transformation Index of the Bertelsmann Stiftung 2024.* Tech. rep. Bertelsmann Stiftung, 2015-2024. Available at https://bti-project.org/en/index/political-transformation. [Accessed: 21 September [2025

United States Department of State. *2023 Country Report on Human Rights Practices: Mauritania.* Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor. Washington D.C.: .2024

V-Dem [Country-Year/Country-Date] Dataset v15" Varieties of Democracy (V-Dem)"
[Project. https://doi.org/10.23696/vdemds25 [Accessed: 15 September 2025

.World Justice Project, *Rule of Law Index*, Several years up to 2024

المراجع الفرنسية

Secrétariat Général du Gouvernement. *Journal Officiel de la République Islamique de Mauritanie* 28 Février 2018.

الهوامش

[1] تتشكّل موريتانيا من مجتمع تعددي يضم أقليات عرقية متعددة، أبرزها التوكولور والفولاني والولوف من رواسب أفريقيا جنوب الصحراء. وتُمثّل هذه المجموعات مجتمعةً مع غيرها ما بين 20 و25% من السكان، فيما يُشكّل الحراطين نحو 40 إلى 45%. وتبقى هذه الأرقام تقديرية، في غياب إحصاءات دقيقة للتركيبة العرقية. ولذلك، تعدّ الحكومة الحراطينَ جزءاً لا يتجزأ من المجتمع العربي (إلى جانب الموريين الذين يُشكّلون شريحة كبيرة من هذه المجموعة)، وبالتالي مكوناً أصيلاً من مكونات الأغلبية التي تُشاركها اللغة والدين. في المقابل، يرى المناهضون للرق أن هذا التوجه ثمرةٌ للاندماج الثقافي القسري الممتد عبر الأجيال.

[2] صدر "قانون الرموز" عام 2021، واعتبره الناشطون المدنيون ضربةً موجهة لحرية التعبير والنشاط على وسائل التواصل الاجتماعي. ويُجرّم هذا القانون "الإهانات" الموجهة إلى سلطة الدولة بما فيها الرئيس، تحت ذريعة صون الوحدة الوطنية. وبينما يتفق كثيرون على أن الإسلام بوصفه رمزاً جمعياً لا ينبغي المساس به بأي وسيلة بما فيها الوسائل الرقمية، فقد أثار هذا القانون مخاوف جدية من احتمال توظيف انتقاد السلطة السياسية أو الجهاز التنفيذي ذريعةً لتصوير أي معارضة على أنها إهانة لرموز البلاد، وهو ما يُغلق الباب أمام أي نقد للدولة. والمُدانون بهذه التهمة يواجهون عقوبة سجن قد تبلغ أربع سنوات.

ديموس تونس (منتدى الإستدامة الديمقراطية) هو منتدى يجمع الباحثين والناشطين وصنّاع القرار والفاعلين في الشأن العام للمشاركة في الأنشطة والحوارات وورش العمل والمؤتمرات والمناقشات والتدريبات بغرض تعزيز الديمقراطية المستدامة والاستدامة الديمقراطية (كمصطلحَين مرادفَين) في تونس والوطن العربي.

إن المقاربة المعيارية للمنتدى تنبع من القناعة بـأن الحلول للتحديات التي تواجه الديمقراطيات الناشئة في تونس والعالم العربي ستنبثق عن السياق المحلّي. لن تأتي الحلول من الخارج. بل يتم صقلها باستمرار من خلال المهارات المتطوّرة في التعلّم والتعلّم العكسي الديمقراطي. تمثّل هذه العمليات الديمقراطية التعليمية تفاعلات ديناميكية بين طاقات ونشاطات جديدة وقديمة, ادماجية وجماعية ومحلية وعالمية (عبر إقليمية). وتستثمر هذه الجهود في الابتكار الصحي وازدهار الحوكمة الرشيدة على مستوى المواقف والقيم والأفكار والممارسات والمؤسسات.